



منهاج بن هشام الأنصاري عند مناقشة لآراء الزمخشري في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب يحيى فضل الله مختار*

مقدمة:

الدارس لكتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) للعلامة ابن هشام الأنصاري، يجده كتاباً قد حوى آراءً نحوية ولغوية كثيرة، منسوبة لعلماء كثر، في مختلف الأزمنة والعصور بدءاً من الخليل بن أحمد وسيبويه إلى عصر ابن هشام الأنصاري ومن مختلف المذاهب النحوية.

وقد تعرض ابن هشام إلى معظم هذه الآراء شارحاً وناقداً ومفسراً لها.

ولقد رأيت أن ابن هشام أكثر من ذكر آراء الإمام الزمخشري في كتابه بصورة فاشية، فكان هذا باعثاً للنظر والوقوف عند ورود هذه الآراء وتتبعها. وهذا ما حفزني أن أوضح منهاج ابن هشام في عرضه لهذه الآراء وتحليلها وفي أي المجالات كانت، فبينتها في هذا البحث بصورة علمية حتى تصبح طريقة ومنهاجاً علمياً يفيد الباحثين من النحاة واللغويين في دراساتهم وبحوثهم خاصة في كتب التراث.

والله نسأله التوفيق (أمين)

* جامعة شندی - كلية الآداب قسم اللغة العربية



1- ترجمة ابن هشام:

في هذه الترجمة نبين بإختصار: نشأته - شيوخه - عصره - ثقافته وأهم مؤلفاته.

1-1: هو جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام.

الأنصاري الخرزجي¹ الملقب بجمال الدين والمكنى بأبي محمد، ولد بالقاهرة.

يقول الشيخ خالد الأزهري. في مقدمة كتابه شرح التصريح على التوضيح ((ولد رحمه

الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمانٍ وسبعمئة ووافقت

وفاته خامس ذي القعدة أيضاً سنة إحدى وستين))²

1-2: نشأته وشيوخه:

نشأ ابن هشام في القاهرة ودرس فيها معظم علوم عصره من نحو وصرف وفقه وقراءات

وتفسير وأدب ولغة على أيدي شيوخها منهم الشيخ عبد اللطيف بن المرغل (744هـ)

وقد أخذ عنه النحو، والشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن نمير المعروف بإبن

السراج وقد أخذ عنه القراءات، والشيخ أبو حيان الأندلسي (745هـ) وغيرهم، وكان

ابن هشام يذكر شيخه عبد اللطيف بن المرغل كثيراً ويثني عليه فهو من

¹ حاشية الشيخ محمد الأمير على المغنى- دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - بدون تاريخ - الجزء الأول - ص2
² شرح التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهري - دار الفكر - بيروت - بدون تاريخ- الجزء الأول - ص5.



شيوخه الذين كان لهم أثر بارز في تكوين شخصيته، وكذلك الشيخ أبو حيان الأندلسي، فكان بن هشام يقول فيهما ((كان الاسم في زمانه لأبي حيان والإنتفاع بأبي المرحل¹)) متخذاً من الصبر والمثابرة ديدناً له في تحصيل العلم وله في ذلك:

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ومن يخطب الحسنة يصبر على البذل
ومن لم يذل النفس في طلب العلا يسيراً يعيش دهرًا طويلاً أخا نل²

1-3: عصره وثقافته:

عاش ابن هشام في العصر المملوكي (656-923هـ) وهو عصر ازدهار علمي وثقافي. وفيه أنشئت المكتبات التي ضمت نفائس الكتب والمخطوطات، وهو عصر كثر فيه الجمع والشرح والتعليق فوضعت الموسوعات الجامعة في شتى المعارف والفنون، مثل نهائية الأرب للنويري، حياة الحيوان للدميري، لسان العرب لابن منظور وصبح الأعشى للقلقشندي، كما كثرت حلقات الدرس في المساجد الجامعة وهي أشبه بالجامعات الحرة، لتدريس العلوم الشرعية العربية³.

فنهل شيخنا من هذه الموارد العذبة فأصبح عالماً لغوياً ونحوياً وفقهاً ومفسراً وله اليد الطولى في علم القراءات ظهرت هذه العلوم في مؤلفاته وكتبه وقد زين هذا العلم بالورع والتقوى فلم يتهم باعتقاده ولا بتدينه

¹ الدرر الكامنه في أعيان المائة الثامنة - لابن حجر العسقلاني - ط1- حيدر أباد- الهند - الجزء 2- ص 407.

² حاشية الامير على المغنى ص2

³ انظر المدرسة النحوية في مصر والشام - القرنين السابع والثامن من الهجرة - د.عبد العال مكرم - ط.دار الشروق



ولا بسلوكه، وكان علي مذهب الشافعية لكنه مالبت أن تحنبل، وذلك قبل موته بخمس سنين.

وعني العلماء في هذا العصر بالنحو حتي برز منهم كبار النحاة من أمثال يحيى بن معطي (628هـ) وابن الحاجب (646هـ) وابن مالك الأندلسي (672هـ) وعبد البطيف المرغل وأبوحيان الأندلسي.¹

1-4: أهم مؤلفاته:

قال الشيخ خالد الأزهري: ((له من المصنفات: المغني، والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل... وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذوذ والقطر وشرحهما وشرح لمحة أبي حيان وأحكام (لو) و(حتي) وانتصاب لغةً وفضلاً وجراً... وشرح بانة سعاد وشرح البردقوا إقامة الدليل الدليل علي التحليل والتذكرة... والجامع الصغير... وغير ذلك²))

2- ترجمة الزمخشري:

قال ابن يعيش في مقدمة شرح المفصل مترجماً للإمام الزمخشري: ((هو الإمام العلامة جار الله

¹ شرح التصريح على التوضيح للإمام خالد الأزهري - ج1-ص5. أنظر مقدمة شذور الذهب لابن هشام - دار الكتب العلمية - بيروت - ص5-8.

² شرح التصريح على التوضيح للإمام خالد الأزهري - ج1-ص5.



أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره ... وزمخشري قرية من قري خوارزم ولد بها في رجب سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي ليلة عرفة سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة وقيل له جار الله لكثرة مجاورته بمكة¹.
و كانت نشأته و تربيته بزمخشري اذ اقبل منذ صغره علي العلوم اللغوية و الدينية ثم رحل في طلب العلم الي بخاري و الي بغداد ثم جاء الي مكة.
درس علي كبار العلماء في عصره بهذه الأمصار وعاد إلي موطنه وشهرته ملأت الأفاق إذ صار من العلماء الأفاضل في التفسير واللغة والنحو والأدب والعروض وكان معتزلاً في مذهبه الديني.
وله من المؤلفات في كل هذه العلوم من أشهرها أساس البلاغة والكشاف في التفسير والمفصل في النحو².

3- كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب:

جاء في مقدمة الكتاب (ولما من الله علي في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله ... وضعت هذا التصنيف... وتتبع في مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها³)).

¹ شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي - ج 1 - ط دار الكتب - بيروت - بدون تاريخ.

² انظر ترجمة الزمخشري معجم الأدباء - ط فريد رفاعي - القاهرة - ج 19 - ص 126. وإنباه الرواة للقطفي - ط دار الكتب

³ مغني اللبيب لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - ط محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة - بدون تاريخ - ج 1 - ص 9.



قال ابن خلدون: ((وصل إلينا بالغرب... ديوان من مصر منسوب الي جمال الدين ابن هشام من علمائها - استوفي فيه أحكام الإعراب مجمله ومفصلة وتكلم علي الحروف والمفردات والجمال وحذف ما في الصناعة... وسماها بالمغني في الإعراب... وضبطها بأبواب وفصول وقد انتظمت سائرهما فوقنا منه علي علم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة¹)).

والحق أن ابن هشام في المغني قد بلغ الغاية من التجديد والضبط والإحاطة والإبداع، حتي أعجب معاصريه عجباً جعلهم يقولون أنه أنحي من سيبويه².

وقد نهج فيه منهاجاً لم يسبقه إليه أحد، إذ لم يقم علي منهاج النحاة المعروفة (المرفوعات - المنصوبات - المجرورات...) ولكنه قسمه الي قسمين كبيرين، قسماً جعله لمفردات حروف المعاني (الأدوات) ورتبه علي حروف المعجم، موضحاً وظيفة كل أداة وطرق إستخدامها بصورة علمية إحصائية مكنته من جمع آراء النحاة في كل مفردة ونقاشها بتفصيل ومنطق. أما القسم الثاني فجمع فيه أحكام الجمل وأنواعها وأحكام الظرف والجار والمجرور وخصائص الأبواب النحوية وصور المشكلات الإعرابية والإشارة إلي كتب إعراب القرءان كلها، وفي هذين القسمين نجد إنبثات الآيات القرآنية بغزارة ووفرة.

¹ مقدمة ابن خلدون - ط مصطفى محمد - ص 547.

² المرجع السابق - ص 537.



فهو لم يترك مسألة نحوية أصلية إلا عرض لها موازناً بين الآراء النحوية المختلفة بتجرد وحرية كاملة من التبعية إلا ما قام عليه الدليل. إذ أنه كان كثيراً مع البصريين كقوله في الباء المفردة: ((حرف جر لأربعة عشر معنى أو لها الإلصاق، قيل وهو معذّي لايفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الإلصاق حقيقي (كأمسكت يزيد) ... ومجازي نحو (مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد¹)) وهو هنا يثبت ما ذكره سيبويه في المعنى الأول للباء مفصلاً له بالحقيقي والمجاز.

ومثال آخر لتبعية البصريين قوله عن معني (لو) ((وقد اتضح أن أفسد تفسير (للو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره²).

وأحياناً يؤثر رأى الكوفيين مثال ما ذكره في قوله عن حرف (ثم) ((حرف عطف يقضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم وللبترتوالم ه لآة وفي هي منها خلاف، فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يختلف، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتوتج م لوا علي ذلك قوله تعالى: (حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم

¹ مغنى اللبيب - ج 1 - ص 101.
² المغنى - ج 1 - ص 259.



أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم¹ ... على الجواب
((²).

ومرة أخرى مؤيداً لقول نحوي صغير كقولهم ((مُذْمُومٌ ذُنُوبُهُ يُرْجَعُ إِلَى اللَّهِ بِرَحْمَتِهِ))³ ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول ((مُذْمُومٌ ذُنُوبُهُ يُرْجَعُ إِلَى اللَّهِ بِرَحْمَتِهِ)) فيضم مع عدم الساكن ... وقال المالقي إذا كانت م ذ اسماً فأصلها منذ أو حرفاً فهي أصل³). فالمالقي من النحاة غير المشهورين.

4- منهاج ابن هشام في عرض آراء الإمام الزمخشري:

المتتبع عرض ابن هشام لآراء الإمام الزمخشري في كتابه المغنى يجد أن هذه الآراء مبنوثة بطرق مختلفة نبينها في الآتي:

4-1: موافقة الزمخشري جمهور النحاة:

مثال: ما جاء في الحديث عن استعمال (كلا) ... للردع حيث ذكر ((وجوز الزمخشري كونه حرف ردع ونون كما في (سلا سلا) ... وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري⁴)). وهذه الموافقات قليلة جداً إذ جاءت في خمسة مواضع فقط.

4-2: مخالفة الزمخشري جمهور النحاة:

مثال: ما جاء في الحديث عن حق صدارة الهمزة في الجملة المعطوفة بالواو أو الفاء أو بثم حيث قال: ((هذا مذهب سيوييه والجمهور

¹ سورة التوبة - آية 118.

² مغني اللبيب - ج 1 - 117.

³ مغني - ج 1 - 336.

⁴ المغني - ج 1 - ص 190.



وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري⁽¹⁾). ومثاله أيضاً : ((وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطف عليه⁽²⁾)). وهذا هو الكثير الفاشي عند عرض آراء الزمخشري في المغني.

3-4: رأي إنفرد به الزمخشري ولم يتعرض له الجمهور من قبل:

مثاله ((في (وتالله لأكيدين أصنامكم)³ . الباء أصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره⁽⁴⁾)) وهذا قليل في الكتاب.

4-4: موافقة الزمخشري لرأي من آراء النحاة البصريين:

مثال: ما جاء في الحديث عن استعمالات اللام حيث قال: ((وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة ، قال الزمخشري: والتحقق أنها لام العلة⁽⁵⁾)).

4-5: أم أفق على عرض رأي موافق أو مخالف للزمخشري مقروناً بلفظ الكوفيين.

4-6: اقترن رأي الزمخشري برأي أحد النحاة قبلاً أو رداً :

مثال القبول: ما ذكره في حذف الفعل وحده قال: ((يطرد حذفه مدراً نحو (وأن أحد من المشركين استجارك⁽⁶⁾) و(إذا السماء انشقت⁽⁷⁾)

¹ المغني - ج 1 - ص 16 .

² المغني - ج 1 - ص 44 .

³ سورة الأنبياء - آية 57 .

⁴ المغني - ج 1 - ص 116 .

⁵ المغني - ج 1 - ص 214 .

⁶ سورة التوبة - آية 6 .

⁷ سورة الانشقاق - آية 1 .



(قل لو أنتم تملكون)¹ و الأصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير
قاله الزمخشري وأبو البقاء²) هنا اقترن رأي الزمخشري برأي أبو البقاء العكبري النحوي
المعروف .

أما مثال المخالفة والرد ((قال الزمخشري يجب كون خبر أنّ فعلاً ليكون عوضاً من
الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: (ولو أنما في الأرض من شجرة
أقلام³)).

قالوا إنما ذلك في الخبر المشتق الجامد كالذي في الآية⁴)
فابن الحاجب (صاحب الكافية في النحو) لم يخالف رأي الزمخشري في الإعراب لأنّ
في الشاهد النحوي :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال.

5- مصادر آراء الزمخشري في المعنى :

لم يشر ابن هشام إلى منهاج معين في استقائه آراء العلماء ولا إلى المصادر التي بنى
عليها كتابه وإنما اكتفى بعموم القول حيث ذكر (وتتبع في مقفلات مسائل الإعراب
فافتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة
من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها⁵).

وهذا منهاج سائر العلماء في تصنيفاتهم في ذلك العصر إذ نجد الرأي
منسوباً لصاحبه أو أصحابه دون ذكر اسم المصنّف أو الكتاب. مثاله: ((

¹ سورة الإسراء - آية 100.

² المعنى - ج 2 - ص 633.

³ سورة لقمان - آية 27 .

⁴ المعنى - ج 1 - ص 270.

⁵ المعنى - ج 1 - ص 9 .



إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى ؟ قال الواسطي:
الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة⁽¹⁾) فابن هشام هنا لم يذكر
من أين جاء بكلام الواسطي. ومثاله أيضاً : ((ولثاني: أنك تقول (عندى مال) وإن
كان غائباً ، ولا تقول (لدى مال) ألا إذا كان حاضراً ، قاله الحريري وأبو هلال
العسكري وابن الشجري ويشر زعم المعري أنه لا فرق بين لدي وعند، وقول خبره
أولى⁽²⁾)) على كثرة تعدد العلماء في هذا النص وكثرة مؤلفاتهم لم يشتر ابن هشام
إلى أي من هذه المصنفات وفي حالات قليلة يذكر اسم العالم وكتابه مثاله: ((
ذكره ابن الشجري في أماليه⁽³⁾)).

ونجد هذا المنهاج هو الذي اتبعه ابن هشام عند ذكر آراء الزمخشري وأقواله في
المغنى والكثير السائد ورود أقوال الزمخشري مباشرة دون الإشارة إلى اسم المصنف
أو الكتاب، ولكنه نادراً أشار إلى اسم الكتاب، وهذا انحصر في ذكر اسمي
الكشاف والأنموذج، مثاله: ((ولا تفيد (لن) تؤكد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه
ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل⁽⁴⁾)).

6- أساليب ورود آراء الزمخشري في المغنى :

اتخذ ابن هشام منهاجاً متعدد الأساليب والعبارات في معرض نقاشه لآراء الزمخشري

نلخصها في الآتي :

¹ المغنى - ج2- ص 618 .

² المغنى - ج1- ص 157 .

³ المغنى - ج1- ص 157 .

⁴ المغنى - ج1- ص 284 .



- 1- (زعم الزمخشري)¹.
- 2- (ذكر الزمخشري)².
- 3- (وهم الزمخشري)³.
- 4- (قال أو قول الزمخشري)⁴.
- 5- (عبارة الزمخشري)⁵.
- 6- (والذي رأيته في كلام الزمخشري)⁶.
- 7- (صح للزمخشري)⁷.
- 8- (أجاز أو جوز الزمخشري)⁸.
- 9- (ومن الغريب أن الزمخشري قال)⁹.
- 10- (خلافاً للزمخشري)¹⁰.
- 11- (رأى الزمخشري)¹¹.
- 12- (تبعه الزمخشري)¹².
- 13- (واختار الزمخشري)¹³.

¹ المغنى - ج 1 - ص 34 .

² المغنى - ج 1 - ص 32 .

³ المغنى - ج 1 - ص 33 .

⁴ المغنى - ج 1 - ص 20 .

⁵ المغنى - ج 1 - ص 35 .

⁶ المغنى - ج 1 - ص 34 .

⁷ المغنى - ج 1 - ص 39 .

⁸ المغنى - ج 1 - ص 78 .

⁹ المغنى - ج 1 - ص 20 .

¹⁰ المغنى - ج 1 - ص 284 .

¹¹ المغنى - ج 1 - ص 297 .

¹² المغنى - ج 1 - ص 305 .

¹³ المغنى - ج 1 - ص 314 .



14 - (والزمخشري يرى)¹.

15 - (زاد الزمخشري)².

16 - (أثبتها الزمخشري)³.

7 - مناقشات ابن هشام للزمخشري:

صور الحوار بين ابن هشام والزمخشري كتاب بحق يبين صدق الوصول إلى الرأي الراجح أو المقصد الصحيح عند ابن هشام إذ كان متجرداً ومتحرراً في مناقشة لآراء الزمخشري ولقد جاءت هذه الصور في حالات متعددة نجملها في:

7-1: الرد على الزمخشري:

فوجدتارة يرد رداً قوياً عليه معتمداً على التحليل المنطقي والمقارنة ومن ثم الدليل قال ابن هشام: ((ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم (لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً)⁴. إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، وأن تكون إذ في محل رفع كإذا في قولك: أخطبُ ما يكون الأمير إذا كلن قائماً، أي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه، انتهى، فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لأن الكلام في إذ لا في إذا وكان حقه أن يقول إذ كان لأنهم

¹ المغنى - ج 1 - ص 375 .

² المغنى - ج 1 - ص 376 .

³ المغنى - ج 1 - ص 346 .

⁴ سورة آل عمران - آية 164 .



يقدرّون في هذا المثال ونحوه إذ تارتقوا إذا أخري بحسب المغنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب وكذلك المشهور أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم أخطبُ ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع ففاس الزمخشري (إذ) على (إذا) والمبتدأ على الخبر¹)).

من هذا النص نجد أن ابن هشام قد جعل كلام الإمام الزمخشري في هذه المسألة غريباً لم يقل به أحد وأكد هذا بقوله لا نعلم بذلك قائلاً، ثم لما ظن أن الزمخشري بنى قوله على كلام تجويز عبد القاهر عند إعرابه للمثل، أخطأ الزمخشري القياس. وابن هشام يعرض الرأي كاملاً ثم يتبعه تفصيلاً لتوضيح ما فيه كما ذكر في المقدمة. ومثاله أيضاً ((ولا تفيد لن النفي خلافاً للزمخشري في كشفه ولا تأبيده خلافاً له أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل . قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فيفلر² أكلم³ اليوم أنسياً²) ولكان ذكر الأبد في (ولن يتمنوه أبداً³) تكراراً والأصل عدمه⁴)).

¹ المغنى - ج 1 - ص 81.

² سورة مريم - آية 26.

³ سورة البقرة - آية 95.

⁴ المغنى - ج ص 284.



وهنا تجد رد ابن هشام جاء قوياً بالمخالفة الصريحة للزمخشري بما جاء في مصنفه مثبتاً ذلك بعبارته القوية (أن الأصل عدمه) أي عدم إفادة لن توكيد النفي.

2-7: الإشادة أخرى برأى الزمخشري:

وتارة أخرى يشيد ابن هشام برأى الزمخشري ويراه هو الصحيح ويرد على منتقضى قول الزمخشري بالحجة والمقارعة كأن الرأى رأى ابن هشام نفسه. مثاله: ((أن المفتوحة المشددة النون على وجهين : أحدهما أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن إنَّ المكسورة ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أنَّ أنما بالفتح تفيد الحصر كأنما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (قل أنما يوحى إلى أنما إلهك إليه واحد)¹ فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول أبي حيان: هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر، مردوداً بما ذكرت²)).

فهنا تجد الإشارة بعبارة قوية ثابتة ((صح للزمخشري)) ورد قول أبي حيان (هذا قول انفرد به الزمخشري) لم يقبله ابن هشام وأجاب عنه بقوة بكلمة (مردود) ودليله على ذلك ما ذكره في بداية الكلام.

ومثاله أيضاً ((والذي رأيت في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم)³ ما نصه: أن صلة أكدت

¹ سورة الأنبياء - آية 108.

² المغنى - ج 1 - ص 39.

³ سورة العنكبوت - آية 31.



وجود الفعلين مرتباً ، أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل : ((أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث... وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ولا كلامه مخالف لكلام النحويين... والصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري¹)) وهنا يؤكد ابن هشام موافقته لكلام الزمخشري ويراه هو الصواب وليس بمخالف لكلام النحاة في هذه المسألة.

3-7: جواز رأي الزمخشري:

ومرة أخرى يورد ابن هشام قول الزمخشري بدون نقاش ويعتبره جائزاً خاصة إذا كان موافقاً لعدد من النحاة ، ومن أمثلة ذلك ((...)) (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك)² ويجوز أن يكون حالاً من ضمير (تاركي) أي ما نتركها صادرين من قولك وهو رأي الزمخشري³)).

جاء في كلام عن أنواع (أي) ((وموصولاً نلجوا لنترعنّ من كل شيعة أيهم أشد⁴، التقدير لنترعن الذي هو أشد... وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة⁵)). هنا ابن هشام لم يتعرض علي الزمخشري وإنما أورد كلام الزمخشري ومعه جماعة علي سبيل الجواز مقتنعاً بتقديرهم.

¹ المغنى - ج 1 - ص 35.

² سورة هود - آية 53.

³ المغنى - ج 1 - ص 148.

⁴ سورة مريم - آية 69.

⁵ المغنى - ج 1 - ص 77.



8- مجالات الحوار بين ابن هشام الزمخشري:

كتاب المغنى يعتبر بحق كالأباً جامعاً يحوي النحو (رأكانه، أقسامه) واللغة والتفسير والقراءات والمنطق، وجرى الحوار بين ابن هشام والزمخشري في كل هذه العلوم بدقة وحسن تعليل ومنطق ويمكن تلخيص طرق مجالات الحوار في الأتي:

8-1: العوامل والمعمولات:

الحوار بين ابن هشام والزمخشري في هذا المجال غلب عليه التفصيل والتطويل، ربما لأنه ذا طبيعة تعتمد على التحليل والبناء المنطقي، قال ابن هشام في معرض حديثه عن العطف على معمولي عاملين ((واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: (والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها)¹. فقال: فإن قلتضب إذا مٌعُضْلٌ، لأنك إذا جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني أن إذا عطفٌ على إذا المنصوبة بأقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم، قالوا إن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكراها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه، ثم أجاب بأن فعل القسم لمّا كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل... وبعد، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو). ولا إشكال حينئذٍ في الآية. وأخذ ابن خباز جواب الزمخشري فجعله قولاً

¹ سورة الشمس - آية 1-2.



مستقلاً فقال: إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم... وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب⁽¹⁾. فالناظر إلى هذا النص يجد أن ابن هشام أثبت أولاً منع العطف، ثم أورد تحليله ومنطقه المفصل في هذا ولكنه أخيراً رد كلام الزمخشري من المنع إلى الجواز حقاً ذاكراً للدليل، والرجوع بعدم الإشكال في الآية، ولم يكتف بن هشام بهذا وإنما أورقأي ابن الخباز الذي رأى رأي الزمخشري في هذا ووصفه بعدم الوقوف على آراء النحاة الآخرين.

2-8: القياس:

يظهر القياس عند الزمخشري كثيراً في الآراء التي انفرد بها، ونجد ابن هشام حاوره حواراً منطقياً مفصلاً داحضاً حجته أو مؤيداً لها، مثاله ما جاء في الحديث عن المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة ((وهي سبعة... الثالث أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو (إن هي إلا حياتنا الدنيا)² قال الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع (هي) موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه: هي النفس تحمل حملت وهى العرب تقول ما شاءت. قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهى العرب ضعف لإمكان جعل (النفس) و(العرب) بدلين و(تحمل) و(تقول) خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف

¹ المغنى - ج 2 - ص 488.
² سورة الانعام - آية 29.



لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا لأنه متعين فيها فالضعف في كلام ابن مالك وحده¹). فقول ابن مالك في تمثيله يعني في قياسه وابن هشام يرى وجهاً أحسن في قياس الزمخشري في هذه المسألة بينما يدحض قول ابن مالك في تضعيفه لقياس الزمخشري بهذه الشواهد.

8-3: العلل:

بنى ابن هشام كتابه مغنى اللبيب على التعليقات ولهذا جاءت كثيرة كثيرة مفرطة، حتى أن القارئ للكتاب يحس بأنه كتاب نحو مبني على المنطق وتخريج القواعد المعللة، حتى لا تكاد ترد قاعدة أو رأي دون علة. فالنحو أداة فعالة في تقويم المنطق والجدل، ولما كان الإمام الزمخشري أحد أئمة المعتزلة والفلسفة الإسلامية انعكس هذا الفكر على اهتمامه بالعلل النحوية في آرائه، هذا الإهتمام - والذي اعتقد - كان حافظاً لإبن هشام للتكثير من مناقشته للزمخشري في المغني ومثاله: ((وفي الكشف (فإن قلت مامعنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا حمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وإن وعد الله لا يحمل إلا على مبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه إن الجملة الثانية محتمل أن تكون تكريراً للأولى لتقرير معناها في النفوس... وأن تكون الأولى عِدَّةً بأن العسر مردوف باليسر لا محالة والثانية عِدَّةً بأن العسر متبوع باليسر لا محالة، فهما يسران على تقدير الإستئناف، وإنما كان العسر واحداً لأن اللام إن كانت للعهد في العسر الذي كانوا فيه

¹ المغني - ج2 - ص489.

فهو، لأن حكمه حكم زيد في قولك (ن مع زيد مالا أن مع زيد مالا) وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو أيضاً وأما اليسر فمكّر متناول لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفاً فقد تناول بعضاً آخر فيكون الأول ماتييسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام. والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء أو يحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة¹) ورد هذا عند القول ((إن تكررت النكرة كانت غير الأولى. فكان هذا تعليل الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : ((فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً))². ومثاله أيضاً : ((قال الزمخشري في قوله تعالى (أفأنت تتخذ من في النار)³ إنهم جعلوا الآن للتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكر أبلغ وأحسن⁴)).

4-8 :التفسير :

اهتم ابن هشام اهتماماً خاصاً بحفظ القرآن ودراسته بدليل هذا الفيض الزاخر من الآيات القرآنية في المغني وأكثر من الاستطرادات الرائعة حول تفاسير الآيات إذ أنه كان كثيراً يتضمن المسائل النحوية ما يناسبها من آي التنزيل وتفسيرها وتأويلها. وكانت هذه من أقوى الأسباب التي دفعت ابن هشام ليكثر من ذكر الزمخشري صاحب التفسير المشهور:

¹ المغني - ج2- ص 658.

² سورة الشرح - آية 5-6.

³ سورة الزمر - آية 19.

⁴ المغني - ج2- ص 488.



الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الذي قيل فيه:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمرى مثل كشاف¹ إن كنت تبغى الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشاف كالشافي جاء في المغنى في تفسير قوله تعالى: ((فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة))² ((وقال الزمخشري فإن قلت الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاث ثلاث وأربعة أربعة... ولو جئت فيه بأو لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينهما فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداء وإن شاءوا متفقين فيها محظوراً عليهم ما وراء ذلك³)).

¹ مقدمة الكشاف: للزمخشري - ج 1 - ص 1 - ط المطبعة البهية المصرية - 1343هـ.

² سورة النساء - آية 3.

³ المغني - ج 2 - ص 654.



ويرد ابن هشام مخالفاً لهذا التفسير بقوله ((وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبتواو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم ... واختلف فيها ¹)). ومثاله أيضاً ((قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (والبحر يمدُّه من بعده سبعة أبحر ²)) في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

وقد اغتدى والطير في وكناتها
بمنجرد قيد الأوابل هيكل
وجئت والجيشُ مصطفىٌ ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك
عَرَّيتُ عن ضمير ذي المحال ويجوز أن يقدر (وبحرها) أي وبحر الأرض ³)).

¹ المغني - ج2 - ص 655.

² سورة لغمان - آية 27.

³ المغني - ج2 - ص 466.



5-8 : القراءات :

النحو هو وليد التفكير في قراءة القرآن السليمة والصحيحة. فأوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراو أمن ع ذوا بالدارسات القرآنية، فمن البصريين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد، ومن الكوفيين علي ابن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء. ففي المغنى بجانب العناية الفائقة بالدراسات النحوية واللغوية نجد أن ابن هشام انصب على دراسة القراءات وما تستنتج من أقيسة وعلل وفقه ومباحث وعلم الكلام هو لا يقتصر على القراءة المتواترة بل يجيء أحياناً بالقراءة الشاذة ويخرج جميع على وجه من وجوه الإعراب.

وعلى هذه القواعد جرى حوار مع الزمخشري في عدد من القضايا النحوية المتعلقة بالقراءات، مثاله ((ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة أبي ابن عبة ((ان ذلك لحق تخاصم أهل النار¹ بنصب تخاصم : إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت ولا يكون التخاصم أيضاً عطف بيان لأن البيان يشبه الصفه فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه (أل) كذلك ما يعطف عليها²))، فابن هشام يوافق الزمخشري في القراءة ولكنه يصف تحليله وتخرجه النحوي للقراءة بالوهم بزعمه أو هم وأخطأ

¹ سورة ص - آية 64.
² المغني - ج2 - ص 575.



بتقدير تخاصمَ صفة للإشارة، إذ أن صفة الإشارة من اشتراطها أن تكون مشتقة وتخاصمَ هنا مصدر. ومثاله أيضاً ما جاء في القول: عن (لات) ((
إنها كلمة وبعض كلمة وذلك لأنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين قاله أبو عبيدة وأبي الطراوة، واستبدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام - وهو مصحف عثمان رضي الله عنه - مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس ويشهد للجمهور أنه يوقَفُ عليها بالتاء قد تتكسر على أصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشوريء بالكسر على البناء كجَ يَرِ ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه¹)).

فابن هشام هنا استعان بقول الزمخشري في رده على أبي عبيدة وابن الطراوة فأثبت أن التاء من أصل لات.

خاتمة :

هذا ما يسر الله لي تناوله من فيض بحر المغنى، فأسأله أن يجنبني الزلل

ويوافقتني في معاتي وفي مقالتي، إليه أدعو وإليه مآب.

¹ المغني - ج1 - ص 254.



أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً :

- 1- إنباه الرواة - للقفطي - طبعة دار الكتب المصرية - بدون تاريخ.
- 2- بقية الوعاة - للإمام جلال الدين السيوطي - طبعة مطبعة السعادة - بدون تاريخ.
- 3- حاشية الشيخ الأمير على المغني - للشيخ الأمير - طبعة دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - بدون تاريخ.
- 4- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - لابن حجر العسقلاني - الطبعة الأولى - حيدر أباد - الهند - بدون تاريخ.
- 5- شذرات الذهب - للعماد الحنبلي - طبعة القدس 1315 هـ .
- 6- شرح التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهري - دار الفكر - بيروت - بدون تاريخ.
- 7- شرح شذور الذهب - لابن هشام الأنصاري - دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ.
- 8- شرح المفصل - للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي - طبعة دار الكتب - بيروت - بدون تاريخ .
- 9- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل - للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري - الطبعة الأولى - المطبعة البهية المصرية 1343 هـ .



- 10- المدرسة النحوية في مصر والشام القرنين السابع والثامن من الهجرة - د. عبد العال مكرم - طبعة دار الشروق - بدون تاريخ.
- 11- المقدمة - لابن خلدون - طبعه مصطفى محمد - بدون تاريخ.
- 12- معجم الأدباء - لياقوت الحموي - طبعه فريد رفاعي - القاهرة - بدون تاريخ.
- 13- مغني اللبيب عن كتب الأعراب - لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محي الدين - طبعه محمد علي صبيح و أولاده - القاهرة - بدون تاريخ.